



تاريخ استلام البحث ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٥

تاريخ قبول البحث ٢٥ / ٥ / ٢٠٢٥

تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

الصين نحو قطبية عالمية جديدة - دراسة استراتيجية

China towards a New Global Polarity - A Strategic Study

م.م. أحمد داخل ناصر

M.M. Ahmed Dakhel Nasser

المديرية العامة لتربية ذي قار / قسم الاعداد والتدريب

General Directorate of Education in Dhi Qar /
Preparation and Training Department

Fadhelabd2014@gmail.com

أ.م.د. فاضل عبدعلي حسن

Asst. Prof. Dr. Fadhel Abdul Ali Hassan

جامعة ذي قار / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثرية

University of Dhi Qar / Dhi Qar Center
for Historical and Archaeological Studies

Fadhelabd2014@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

في ظل هذا التنافس والصراع المحتدم في النظام الدولي حول القطبية العالمية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة في مقدمتها الصين وروسيا والهند وغيرها من الدول الأخرى، وقد أخذت هذه التطورات تمثل نسقاً جديداً في صناعة القرار الدولي، وبات هذا الصراع والتنافس الدولي يمثل تشكلاً عقدياً جديداً لرسم ملامح النظام الدولي في ظل هذه المتغيرات وتأثير هذه الفواعل التي تحاول تحديد وتحجيم الدول الأمريكي في السياسة الدولية، إلا أن الأمر لم يكن من السهولة بمكان بالنسبة لتلك الدول وموقفها من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعلها من أن تتوحد وتدخل في تكتلات اقتصادية جماعية ومنظمات اقليمية كتجمع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون بقيادة الصين وروسيا، هاتين المؤسستين اللتين سيمثلان محدداً للدور الأمريكي في النظام الدولي وبروز الصين كقطب اقتصادي عالمي جديد.

الكلمات المفتاحية: "الصين"، "قطبية"، "استراتيجية"، "عالمية"، "جديدة"

Abstract

In light of this intense competition and conflict in the international system regarding global polarity between the United States of America and the emerging countries, led by China, Russia, India and other countries, these developments have begun to represent a new pattern in international decision-making, and this international conflict and competition has come to represent a new contract formation to draw the features of the international system in light of these changes and the influence of these factors that are trying to define and limit the American countries in international politics, However, the matter was not easy for those countries and their position on the United States of America, which made them decide to unite and enter into collective economic blocs and regional organizations such as the BRICS and the Shanghai Cooperation Organization led by China and Russia, these two institutions that will represent a determinant of the American role in the international system and the emergence of China as a new global economic pole.

Keywords: "China", "polarity", "strategy", "global", "new"

المقدمة

تعد الصين واحدة من بين الدول الصاعدة في النظام الدولي وهي الدولة البارزة في مستوى التنافس نحو القطبية العالمية، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين والتحول البنيوي في النظام الدولي من القطبية الثنائية العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، والتحول نحو النظام العالمي القطبي الأحادي، إلا أن الصين باتت تؤمن بقدراتها وإمكاناتها كدولة صاعدة نحو القطبية الدولية التي تفردت بها الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل الصين بأن تكون البديل الفاعل للاتحاد السوفيتي للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، فبادرت الصين الى صناعة وتشكيل منظمات

دولية مهمة ومؤثرة في صناعة القرار الدولي العالمي، وتوجيه بوصلة النظام العالمي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، أو نظام دولي ثنائي القطبية بعد دخول الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وباكستان ودول آسيا الوسطى في تجمع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، لحد من الدور الأمريكي والهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.

أهمية البحث : يعد موضوع البحث من المواضيع المهمة التي تناقش مسألة القطبية الدولية والصراع والتنافس الدولي المحتدم نحو نظام عالمي يمثل مصالح تلك الدول الكبرى المتنافسة، مما يتسق وأهدافها واستراتيجياتها، في ظل أزمة الطاقة والحروب التي نشبت بسبب ذلك، فقد أشار العديد من المختصين والمفكرين في الشأن الاستراتيجي والسياسي بأن الصين تعد الدولة المرتقبة التي ستتجاوز الولايات المتحدة اقتصادياً في غضون العقدين القادمين، وهذا ما سنشير إليه وسنتطرق إليه عبر هذه الدراسة.

الاشكالية : في ظل النظام الدولي القائم والمصالح الدولية، وهذا الصراع والتنافس المحتدم نحو القطبية العالمية، وفي ضوء وجود فواعل مؤثرة قادرة على صناعة نظاماً دولياً يتناسب والوضع الدولي الحالي، فهناك مجموعة تساؤلات تتوارد في السياق ذاته:

- ١- في ظل التشكيلات الدولية المتمثلة بمنظمة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، والتي تعد الصين أحد المؤسسين لها، هل تستطيع الصين من رسم ملامح النظام الدولي الجديد في ظل القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية؟.
- ٢- في ظل هذا التهديد الصيني للوجود الأمريكي على رأس الهرم العالمي، وفي ضوء التراجع النسبي في الدور الأمريكي على المستوى الاقتصادي، هل تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين وغيرها من أخذ مكانتها، وهل تصنع الأخيرة من الصين عدواً مرتقباً لها؟.
- ٣- الصين دولة ذات الاقتصاد المتسارع والتي لا تعول كثيراً على الجانب العسكري في معالجة الأزمات الدولية، هل من الممكن أن تصمد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة التنافس الدولي نحو القطبية الدولية؟.

الفرضية : من الممكن أن تكون الصين سبباً أو ربما أحد الفواعل المهمة في رسم ملامح النظام الدولي الجديد والحد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، إذا ما وقفت معها الدول الأخرى الصاعدة مثل روسيا والهند والبرازيل وغيرها بشكل جدي وبمصير واحد، ونعتقد بأن هذا الأمر قد يحصل وذلك عبر تجمع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون التي تجتمع فيها جميع تلك الدول والتي أنشأت بالأساس من أجل الحد من النفوذ الأمريكي في النظام الدولي، وسنحاول أن نثبت هذه الفرضية من عدمها عبر هذه الدراسة .

هيكلية البحث : سيتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث وكل مبحث سيتم تقسيمه الى مطلبين وخاتمة.

المبحث الأول: القدرات الصينية والمكانة الدولية

مما لا شك فيه فان وجود القوة بمختلف اصنافها الاقتصادية والعسكرية والسياسية فهي بالأساس لحماية مصالح الدولة، فالموقع الجيوسياسي للدولة يوفر لها مكانة مهمة كما هو الحال في الدول البحرية والدول ذات الموقع الاستراتيجي المهم، فالصين تعد من بين الدول التي تتمتع بكل ما تم ذكره، قربها من دول آسيا الوسطى بالإضافة الى قربها من دول الشرق الأوسط فضلاً عن كبر مساحتها وكبر حجم سكانها قياساً بالدول الأخرى، والصين كانت ومازالت دولة ذات اقتصاد متسارع النمو وتعد منافساً حقيقياً للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى المقومات والقدرات الصينية ومكانتها الاستراتيجية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للصين وقدراتها الديموغرافية

الموقع الجغرافي لأية دولة يعد عاملاً من عوامل القوة والتحكم في السياسة الدولية، لما له من تأثير على سياسة الدولة، فهناك الدول الساحلية والدول البحرية والدول المغلقة بالإضافة الى الدول ذات النزاعات العدوانية "كحالة الكوريتين"، وهناك من الدول من يحيط بها أو يجاورها دول ذات قوة عسكرية أو اقتصادية أو ربما الاثنين معاً مما يؤثر سلباً على سياستها بشكل عام من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية فان الموقع له دور مهم في تنوع الغلة ووفرة الموارد الأولية واعتدال المناخ وخلو الأرض من الزلازل والأعاصير لما تسببه من كوارث طبيعية وبيئية، ومن الناحية العسكرية فالموقع يؤدي دوراً بارزاً في الحروب في الفترات السابقة ولا سيما فيما يخص الجبال والأنهار والغابات وغير ذلك، إذ تعد مانعاً وحاجزاً طبيعياً للجيوش المندفعة أو المهاجمة، وتعمل على اعاقه الكثير من استراتيجيات المعركة، ويمكن القول ان الموقع الجغرافي يشكل مانعاً نسبياً في الوقت الحاضر بسبب التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، إلا أن الحواجز والمواقع الطبيعية تبقى ذات تأثير كبير على الدولة لأن حسم المعركة هو مسك الأرض، فمهما قاتلت الطائرات في الجو ومهما عملت البارجات من تدمير عبر البحر فان المنتصر هو من يمسك الأرض كما يشير الى ذلك "ماكندر" في نظريته البرية^(١).

تعد الصين من بين الدول المتقدمة في عالم اليوم بعد أن كانت دولة زراعية نامية قبل أربعة عقود، حيث كانت تعتمد على الزراعة بنسبة ٨٥% في اقتصادها و ١٥% على الصناعة، أما اليوم فتعتمد الصين بنسبة ٨٥% على الصناعة و ١٥% على الزراعة والقطاعات الأخرى، فتحول المجتمع الى مجتمع صناعي، وارتفعت احتياجات الدولة النقدية إلى نحو اكثر من ٢ ترليون دولار، وتصل مساحة الصين نحو ٩,٥٩٦,٩٦٠ مليون كم^٢، أما عدد السكان فيصل نحو ١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ مليار وثلاثمائة وخمس وسبعون مليون نسمة، والنتاج المحلي السنوي للصين يربو نحو ١١ ترليون دولار، أما معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي كمعدل يصل نحو ٦,٩%، وتعتمد الصين في اقتصادها على الزراعة والصناعة والطاقة وغيرها، وتعد الصين من بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا ما يجعلها تختلف عن باقي الأعضاء في المنظمة عدا روسيا من حيث التأثير والتأثر في المحيط^(٢).

ان الصين تتمتع بتنوع تضاريسي ومناخي كبير بسبب اتساع مساحتها الأمر الذي أدى الى تنوع مواردها الطبيعية بشكل عام وتنوع الموارد الزراعية بشكل خاص ما أدى الى تمكنها من شبه اكتفاء ذاتي في المحاصيل الزراعية، اذ تشتمل هذه المحاصيل على الذرة والقمح والصويا والأرز والشاي والسّمسم والقطن والحريز والكتان مع وجود المراعي الطبيعية، والأخشاب التي تزخر بها الغابات بالإضافة الى الأسماك، أما بالنسبة للموارد الطبيعية فتحتوي الصين على كميات كبيرة من الفحم وخام الحديد والبتروال والغاز الطبيعي والزئبق والقصدير والتنفسيتين والأنثيمون والمنغنيز والموليبيدينوم والغانزاريوم والألمنيوم والرصاص والزنك واليورانيوم والطاقة الكهرومائية الأكبر في العالم^(٣).

للصين عمق استراتيجي كبير وهو بات عاملاً مهماً في تدعيم التوازن الاستراتيجي للدولة، لا سيما في حالة التعرض الى هجوم نووي، اذ يبلغ أقصى اتساع للصين من الشمال الى الجنوب نحو ٥٥٠٠ كم ومن العرض حوالي ٥٢٠٠ كم من الغرب الى الشرق، والدول المتاخمة تمتد مع حدود الصين البرية، واجمالي أطوال الحدود البرية نحو ٢٢١١٧ ألف مع الدول المجاورة، أما من ناحية البحار فالصين تطل على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي وتعد الصين من أطول الدول من حيث ساحل البحر إذ يبلغ طول ساحلها البحري نحو ١٨٠٠٠ كم من مصب نهر يالو على الحدود الصينية _ الكورية في الشمال الى مصب نهر بيلون على الحدود الصينية الفيتنامية في الجنوب، بالإضافة الى ذلك ان القسم الشرقي من البر الصيني يحده الصين الجنوبي وهي جميعها جزء من المحيط الهادئ ومن بين هذه البحار يعد بحر الصين الجنوبي هو الأعرق حوضاً، والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده المحيط الهادئ مباشرة^(٤).

أما من ناحية المنطقة الجبلية فإنها تحتل ثلثي مساحة الصين وتبدو تضاريس الصين كالسلم يتحدد من الغرب الى الشرق وتعد أعلى درجات هذا السلم هي هضبة شنغهاي - التبت التي يبلغ متوسط ارتفاعها نحو ٤٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وتأسيساً على ما تقدم فان العامل الجغرافي على ضوء رأي علماء الجيوبولتيكس فانه يشكل الركيزة الأساس في تكوين قوة الدولة الذي ينحصر في عوامل عدة تتوزع ما بين الرقعة الجغرافية والتضاريس والموقع الجغرافي، وهذا الأخير يعد من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً في مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وفي قوتها القومية، وهذا ما يشير إليه نابليون بونايرت إذ يقول " أعطني جغرافية دولة أعطيك سياستها الخارجية " وفي السياق ذاته يرى جومير شايمر في كتابه "مأساة سياسات القوى الكبرى" بأن هنالك صلة ما بين الجغرافية وبنية السياسة الدولية عبر التأثير البنوي في تصرفات الدول، إذ يرى في البعد الجغرافي للدول ثلاثة فوائد وهي كالآتي^(٥):

- ١- ان الصفة الاقليمية تعد سمة متأصلة في بنية النظام الدولي.
- ٢- تأثير الأحادية القطبية في تصرفات الدول.
- ٣- ان لبنية النظام الدولي تأثيرات مميزة في سياسة الدول الخارجية تبعاً لمواقعها الجغرافية.

المطلب الثاني : القدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية

تعد الصين من بين الدول الأبرز في العالم اليوم، فالصين قد تحولت في غضون عقدين من الزمن من دولة فقيرة في العالم الثالث الى دولة ذات النمو المتسارع والى أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومما لا شك فيه فان الصين تعد الدولة الأكبر من حيث عدد السكان كما أشرنا في المطلب الأول من هذه الدراسة، وثاني أكبر دولة من حيث المساحة بعد مساحة روسيا الاتحادية، وهي اليوم أكبر دولة تجارية مصدرة للعالم، وثاني دولة من حيث الاستثمارات الخارجية ولديها أكبر احتياطي نقدي للعملات الصعبة، ولديها أيضاً طبقة متوسطة تصل نحو نصف مليون نسمة، ولدى الصين ١٦٠ مدينة يفوق سكانها المليون نسمة، كما أنها تعد أكبر دولة من استهلاك الكثير من المنتجات كالسيارات وتستهلك ما يقارب نحو ٢٠ مليون سيارة سنوياً وتعد الصين من بين أكثر الدول اهتماماً بالتعليم^(١).

وقد استطاعت الصين منذ عام ١٩٩٠ بأن تتخطى العديد من القوى الاقتصادية المهمة في العالم كاليابان وبريطانيا المانيا وإيطاليا ومن المتوقع أن تصبح الصين في المستقبل القريب القوة الاقتصادية الأبرز في العالم وتتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وعلمية وثقافية مرتقبة، فالعالم اليوم يتحدث عن النهضة الصينية لأن الصين وبمساحتها وثروتها الطبيعية والبشرية وثقافتها فقد كانت أقوى قوة اقتصادية في العالم من القرن الثاني عشر الى منتصف القرن السادس عشر، وهذا يعني انها ستعود الى احتلال المركز الأول الذي تبوأته أوروبا ثم أمريكا خلال القرون الأربعة الماضية^(٢).

فالصين تتمتع بحماية دفاعية طبيعية من ناحية مساحة الأرض الكبيرة وعدد السكان الهائل، بالتالي من الصعب بناء استراتيجية للتأثير على تلك الدولة أو السيطرة والتأثير عليها، وكل ذلك يشير الى تعبيرات ذات دلالات مهمة وهي أن الاستراتيجيات المناوئة للصين تسعى الى عدم استفزاز الصين، وللصين مؤسسة عسكرية وجيش يعد من بين أكبر الجيوش عدداً على مستوى العالم والذي يقدر بحوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ مليون جندي، إذ يمتلك نحو ٣٠٠ رأس نووي استراتيجي ويمتلك أيضاً نحو ١٥٠ رأس نووي تكتيكي، وقامت الصين بتطوير قوتها العسكرية مما ينعكس ويؤثر على حراكها السياسي الخارجي، بالإضافة الى زيادة انفاها العسكري فضلاً عن تعبئة الشعب في الدفاع ضد أي هجوم خارجي، ويعد الجيش الصيني ثالث الجيوش العالمية من حيث القوة بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية والجيش الروسي، وعلى الرغم من ذلك فان الصين لم تستطع القيام بعمل عسكري حاسم بعيد عن أراضيها، من هنا فهي تسعى فقط للسيطرة على جميع أراضيها التي تعتقد انها ضمن عائداتها، وتسعى الى تأكيد مكانتها بوصفها قوة عظمى، الأمر الذي جعلها تقيم علاقات وشراكات استراتيجية مع روسيا الاتحادية والهند^(٣).

وبات الاقتصاد الصيني اقتصاداً فاعلاً في النظام الدولي إذ أخذ هذا الاقتصاد يتخطى حوالي ١٠% من الاقتصاد العالمي، وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي الى فاعل تنموي من خلال رفع معدل الادخار المحلي والاستثمار في ظرف زمني قصير، وتمكين القوة البشرية للمساهمة في هذا الانتاج، وذلك عبر تعزيز المحفزات والتسهيلات الاستثمارية، كما تعد الصناعة في الصين كمحرك للنمو هناك^(٤)، ويعد الصعود

الصيني في النظام الدولي عاملاً تنافسياً مهماً مع الدول الكبرى الأخرى المتواجدة على رأس النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه من المتوقع أن يؤثر صعود الصين على طبيعة النظام الدولي الحالي ومستقبله، إذ تشير الدلالات إلى أن العالم بصدد الخروج من حالة القطبية بسبب التراجع النسبي الأمريكي في تشكل النظام الدولي، وبسبب الصعود الاقتصادي الصيني وسعيها إلى إحداث توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ومدى توافقها مع القواعد والأطر الحاكمة في النظام الدولي القائم^(١٠).

وعلى المستوى النظري ووفقاً لنظريات توازن القوى فإن وصول أية دولة إلى مستوى القيادة في النسق الدولي يناظره هبوط أو فقدان لدولة أخرى لموقعها في النظام الدولي، بالتالي فإن من مصلحة أي دولة أن تكون وتبقى في مستوى من التفوق النسبي على غيرها من الدول، ومن هنا ووفقاً لذلك فإن الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تحليل الكيفية التي يتم من خلالها تأثير ضغط النسق الدولي على مستوى الوحدة، وعليه فإن سلوك السياسة الخارجية للدولة هو نتاج لضغوط النسق الدولي، التي تأثرت بالعوامل الداخلية المتعلقة بمستوى الدولة، ويرى كينيث والتز الذي يمثل الواقعيون الدفاعيون يؤكد على أنه من غير الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم دورها ومكانتها في من القوة العالمية لأن النسق الدولي سوف يعاقب الدولة التي تسعى من أجل كسب حجم أكبر من القوة، سيما تلك الدول التي تسعى إلى الهيمنة عبر تشكيل تحالفات وتكتلات مناوئة من أجل تحقيق التوازن الدولي، ويمكن أن ينتهي الأمر بتدميرها مثلما حدث مع الإمبراطورية الألمانية في مطلع القرن التاسع عشر وما حدث معها أيضاً في أحداث الحرب العالمية الثانية، أما الواقعيون الهجوميون ومن بينهم جون مير شايمر يتخذون موقفاً مخالفاً إذ يعدون بأن معطيات المنطق الاستراتيجي أن تسعى الدول إلى زيادة حجم قوتها وربما تسعى فيما بعد إلى الهيمنة^(١١).

وتأسيساً على ما تقدم فإن الصين ستتخذ ذات الاستراتيجية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر الهيمنة على إقليم آسيا الباسفيك، وستعمل أيضاً على تعظيم حجم قوتها قياساً إلى قوة منافسيها في إقليمها، مثل اليابان والهند وروسيا، وستعمل الصين أيضاً على أن تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية خارج منطقة الباسفيك أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي حاولت بأن تدفع القوى الأوروبية خارج مجال نفوذها في القرن التاسع عشر^(١٢)، ومن خلال ما تقدم نرى بأن الواقعية في السياسة الدولية ترى بأنه يجب التوازن ما بين مستوى قوة الدولة في الخارج وسعي الدولة في توسيع مصالحها، بالتالي فإن البقاء في ظل حالة الفوضى الدولية التي تمثل البيئة الدولية هو الهدف الأساس لكل دولة، وإن تحقيق أي هدف للدولة هو يتوقف على ضمان بقائها، من هنا فإن الدولة الأكثر أمناً وضماناً لبقائها هي الدولة الأقوى .

المبحث الثاني: الدور الصيني في السياسة الدولية

تعد الصين من بين الدول الصاعدة والمهمة في النسق السياسي والاقتصادي الدولي والمنافس الأبرز على مستوى القطبية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وربما تكون في المستقبل المتوسط القطب الأول عالمياً على المستوى الاقتصادي، في قبال التراجع النسبي في مستوى الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، وعبر هذا المبحث وعبر هذين سنبحث في دور الصين على مستوى النظام الدولي .

المطلب الأول: التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في النظام الدولي

تعد المنافسة الآخذة بالاتساع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هذه المنافسة والصراع الآخذ بالاتساع لصناعة وصياغة النظام الدولي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ عليه بصيغته الحالية، وهو ما يتسق مع وضعها الحالي واستراتيجيتها، في حين ترغب الصين تغيير قواعد النظام الدولي الحالية وتوجيه رسالة للولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين لم تعد تتعامل معها من موقع الضعف، لأن الأخيرة قد أدركت بأن ميزان القوى قد تحول الى صالحها في العقد الأخير، بالتالي فان فرص تحسن العلاقات الصينية - الأمريكية في المدى القريب ضعيفة جداً^(١٣)، ومن تأسيساً على ما تقدم فان العلاقات الصينية الأمريكية تتأثر بعدد من المسائل التي تؤثر بمستوى العلاقات البينية في النظام الدولي، وسنبحث معبر هذا المطلب في عدد من هذه المسائل:

أولاً : التنافس الصيني الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى: تعد منطقة آسيا الوسطى موطن قدم استراتيجي لعدد من القوى الإقليمية والدولية، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، سيما إن عدداً من الدول المتاخمة للمنطقة تمثل خصوصاً أو منافسين للولايات المتحدة الأمريكية، من هنا ووفق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تحجيم دور تلك الدول أو على الأقل إضعافها حتى لا تمثل تحدياً للهيمنة والسياسة الأمريكية، وفي مقدمتها إيران، والصين، وروسيا^(١٤)، ومن ثم فإن محاولة الولايات المتحدة التغلغل فيها يمثل عاملاً هاماً في إضعاف الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً، وسياسياً من وجهة النظر الأمريكية فانه يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التقرب من الحدود الصينية مما يوفر لها ركيزة عسكرية لتهديد الصين في حالة حدوث صراع معها في المستقبل، بالإضافة الى مزاحمة النفوذ الصيني المتصاعد واختراق الحدود الجنوبية لروسيا عن طريق التأسيس لمشروع طريق الحرير وفق المنظور الأمريكي والعمل على تشييد شبكات للطرق والمواصلات وأنابيب الغاز في اتجاه بحر قزوين^(١٥).

وتعد منطقة آسيا الوسطى عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الأمنية الصينية، كونها أحد عوامل الربط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي حيث سعت الصين لتوسيع نفوذها في المنطقة غداة استقلال الجمهوريات السوفيتية، وتمثل منظمة شنغهاي للتعاون بأبعادها المتعلقة بالطاقة والأمن أداة رئيسة للاستراتيجية التي اتبعتها الصين تجاه آسيا الوسطى عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والمبنية على أساس التكيف المرن، ويمثل دعم استقرار إقليم شينجيانغ في شمال غرب الصين والمتاخم لمنطقة آسيا الوسطى أحد أهم محددات سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة^(١٦).

ولمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والنفوذ الأمريكي المتصاعد في آسيا الوسطى، اتبعت الصين استراتيجية مرنة لتعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى مبنية على حل كل المشاكل الحدودية المترتبة عن حقبة الاتحاد السوفيتي تحت مسمى " مكافحة قوى الشر الثلاث " المتمثلة في الإرهاب والتطرف والانفصال، ولعبت منظمة شنغهاي للتعاون^(١٧) منذ إنشائها دوراً مهماً عن طريق حل المشاكل الحدودية بين أعضاء المنظمة ومحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وخلق مناخ ايجابي للتعاون بين أعضائها، وتقدم المنظمة نفسها كإطار حامي

لدول المنطقة على ضوء الخلل الكبير الذي شهده الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى عقب التدخل الأمريكي في أفغانستان^(١٨).

ثانياً : التنافس الصيني الأمريكي منطقة القرن الأفريقي: يعد التنافس الصيني الأمريكي في القارة الأفريقية ومنطقة القرن الأفريقي هو الصراع والتنافس الأكثر شراسة لأنه ينطوي على عنصر مهم ألا وهو النفط الذي يعد من بين الأولويات لدى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يؤثر بدوره على الأمن القومي لهما، إذ كلما ازدادت أسعار النفط انعكس ايجاباً فيما يتعلق بتأمين الموارد النفطية للبلدين من دون مواجهة مشاكل، ومما لا شك فيه فإن تلك الأسعار لن تبقى مستقرة على هذا الحد بل هي ستتغير حسب الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة، وحثماً للقوة العسكرية دور كبير في تحديد مصير التنافس على النفط، فعلى الرغم من الأزمات المتكررة التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تزل الدولة الأكثر قوة في العالم وهي اليوم متواجدة في أعظم أماكن إنتاج النفط في العالم وكما وإنها تسيطر على طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والبرية، الأمر الذي يقدم ردع للمنافس الصيني في منطقة القرن الأفريقي في حال التعدي على المصالح الأمريكية^(١٩).

ويظهر مما تقدم بأنه من الممكن أن يتطور هذا التنافس الصيني الأمريكي الى شكل من اشكال الصراع والتنافس الذي لا يصل الى الصدام المباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي وذلك بسبب ادراك كل من الدولتين المتنافستين لأهمية المنطقة، وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول بأن مسألة التعاون ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أمر وارد جداً بسبب تقارب المصالح المتبادلة ما بين البلدين، وهذا الأمر يعود الى الإدراك الطبيعي لأهمية القارة الأفريقية ومنطقة القرن الأفريقي وما يمكن أن تحققه من استثمارات كبيرة وموارد طبيعية مهمة للبلدين، في حين أن مسألة التنافس والصراع المحتدم بين البلدين قد يحدث في أي ظرف محتمل وهو الآن صراع لم يصل الى مستوى الإحتراب، لأن اشتداد الصراع لا يتماهى ولا يتعاطى مع المصالح المتبادلة بين الدولتين، وحثماً سيكون التنافس الصيني الأمريكي هو الأكثر تأثيراً وحضوراً في المنطقة قياساً بالتنافس الدولي والإقليمي للدول الأخرى.

ثالثاً : الأزمة التايوانية وأثرها في العلاقات الصينية الأمريكية: يعد المضمون الرئيس في قضية تايوان ينبع بلا ريب من أهمية موقعها الاستراتيجي الذي يربط شرق آسيا بجنوبها والشرق الأوسط عبر مضيق تايوان وقناة باشي، فضلاً عن أنها تشكل حلقة مهمة من سلسلة الجزر الاستراتيجية الممتدة من جزيرة ريوكيو اليابانية في الشمال الى جزر الفلبين في الجنوب، ومن ثم فإن فقدانها يؤدي الى كسر حلقة الجزر وتهديد القواعد الأمريكية في بقية دول آسيا مما يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بقدر يفوق أية مزايا يمكن أن تجنيها من علاقتها بالصين، وإن موقعها المطل على مضيق تايوان والذي يبلغ عرضه ١٠٠ وعلى الساحل الصيني يشكل تهديداً للصين نظراً لكونه يقيد من حريتها في العمل العسكري^(٢٠).

فان قضية تايوان تعد الاشكالية الرئيسة والخلافية بين الصين وأمريكا بالإضافة الى حرب الرقائق الالكترونية^(٢١)، اذ تدعو الصين الولايات المتحدة الأمريكية الى الالتزام بسياسة الصين الواحدة وأن تقف بالضد من

الشعارات الانفصالية، وتشير الصين الى أن المعالجة الحقيقية الى قضية تايوان تكمن في فعل ذلك، وهذا يعد المفتاح الرئيس لنمو العلاقات السلمية والدائمة بين البلدين، فيما عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها أزاء قانون منع انفصال تايوان عن الصين والذي يخول الصين حق استخدام القوة اذا ما أصرت تايوان على الاستقلال، ويذكر بأن القانون الأمريكي يجبر الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة أي استخدام للقوة ضد تايوان بل يجب عليها ان توفر لها الدعم والدفاع عنها وان نقاط الخلاف ما بين الولايات المتحدة والصين تكمن في عملية مبيعات الأسلحة الأمريكية الى تايوان، وتعد هذه القضية مثار خلاف، اذ ترى الصين بأن هذا الدعم الأمريكي لتايوان وتصدير السلاح لها من شأنه أن يعيق عملية اعادة الضم لتايوان^(٢٢).

المطلب الثاني: الدور الصيني على المستوى الاقليمي والدولي

للصين دور كبير في السياسة الدولية وهو دور مؤثر في السياسة الاقليمية والدولية، فالتنافس الكبير ما بين الدول الصاعدة ولا سيما التنافس والصراع الدولي ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والهند والمانيا والاتحاد الأوروبي من أجل رسم ملامح النظام الدولي والقطبية الدولية، ويتضح هذا الصراع التنافس عبر منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس التي تعد الصين أحد المؤسسين لهذين التجمعين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي، وعبر هذا المطلب سنتحدث عن الدور الصيني في النظام الدولي.

أولاً : منظمة شنغهاي للتعاون SCO : يأتي إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون^(٢٣) والتي ظهرت في بداية القرن الحادي والعشرين كتجمع دولي لتطوير التعاون بين دول تشكل مساحة واسعة من قارة آسيا وتمتد على مناطق أخرى مهمة كإقليم آسيا الوسطى وصولاً إلى أوروبا عبر روسيا الاتحادية^(٢٤)، فقد أصبحت هذه المنظمة تربط ما بين قارة أوروبا والمحيط الهادئ من خلال إطلالة روسيا والصين على هذا المحيط، وإن كانت العوامل الاقتصادية الكبيرة التي تعاضم تأثيرها في القرن الحالي أصبحت هي المحدد لطبيعة التوازنات الدولية ومكانة القوى الكبرى، فان هذا الأمر يمثل عامل إضافي يقف خلف إنشاء وتأسيس المنظمة باعتبار أن الدول المؤسسة لها تبحث عن مكانة استراتيجية وسط نظام اقتصادي أصبحت فيه المنظمات الإقليمية المعيار الفاعل لنجاح القوى الكبرى^(٢٥).

فمنظمة شنغهاي تعد تجمع إقليمي للتعاون يهدف في الأساس إلى حل القضايا كالحودود وغيرها ولها دور رئيس في محاربة التطرف الفكري والإرهاب وظاهرة تجارة المخدرات في آسيا الوسطى، وتتنظر روسيا والصين الى منطقة آسيا الوسطى على أنها تمثل مجالهما الاستراتيجي والحيوي وأمنهما القومي، بالتالي فهم ثم ينظران لامتداد الناتو وتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على انه تهديد لمستقبل مكانتهما في المنطقة، من هنا فان منظمة شنغهاي للتعاون تعد عاملاً مدافعاً يقف بالضد من هذا التوسع وتثبيتاً لوضع الصيني والروسي في المنطقة، ومنع تلك الدول في هذه المنطقة وأمنها من الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والناتو^(٢٦).

وتأسيساً على ما تقدم فان هذه المنظمة الاقليمية جاءت على أساس الحاجة الماسة والمهمة في مسألة تحديد وتحجيم الدور الأمريكي والهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، وهذا الأمر جاء نتيجة لرغبة جميع الدول الصاعدة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها من الدول التي تبحث عن عالم تعددي قطبي لا عالم

أحادي تتفرد به الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الرغبة الأمريكية في الانضمام الى المنظمة الذي جوبه بالرفض من قبل أعضاء المنظمة، بل باتت الصين من بين أهم الدول التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي العالمي.

ثانياً : تجمع البريكس (BRICS) ^(٢٧): منذ بدايات القرن الحادي والعشرين أخذت بعض الدول ولا سيما الصاعدة منها بنمو اقتصادها السريع ومن بين هذه الدول البرازيل وروسيا والهند والصين بالإضافة الى جنوب أفريقيا، الأمر الذي أدى الى اتفاق هذه الدول واتحادها والدخول في تجمع بريكس الاقتصادي، الأمر الذي أتاح الى هذه المجموعة من البلدان أن تشكل وتشغل موقعاً مهماً ورئيساً في النظام الدولي،^(٢٨).

ومما لاشك فيه فان تجمع البريكس جاء نتيجة لاهتمام الصين بموضوعة تحجيم الدور الأمريكي في العلاقات الدولية، الأمر الذي تطابقت المصالح الصينية مع المصالح الروسية فاتفق الطرفان على تشكيل وتأسيس هذا التجمع الاقتصادي الدولي المهم بمشاركة البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وقد بدأ هذا التجمع ببناء مؤسسات مالية مهمة من بينها صندوق الاحتياطات النقدية للدول الاعضاء وبنك التنمية الجديد من أجل أن تكون موازية الى المؤسستين الماليتين الدوليتين وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي أنشأتها الدول الكبرى برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واستراليا وكندا، وبالتالي فان بنك التنمية الذي أنشأته مجموعة البريكس يهدف الى زيارة قدرة دول مجموعة البريكس على مواجهة الأزمات العالمية وتعزيز مكانتها الدولية من جهة، ومنح المجموعة قوة في مفاوضاتها لإصلاح النظام الدولي من جهة أخرى، لمواجهة وتحجيم الهيمنة الأمريكية في مسألة الاقتصاد العالمي^(٢٩).

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن انشاء بنك التنمية في مجموعة بريكس كانت الغاية منه أن يكون مؤسسة مالية دولية عابرة لا تخضع بشكا أو بأخر الى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى، من هنا ففي اجتماعها المنعقد عام ٢٠٠٩ قامت مجموعة البريكس وأعلنت حينها بضرورة تغيير نظام الملة العالمي القائم على عملة واحدة فقط، الأمر الذي يعيد مهمة استعادة التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، وتأسيساً على ما تقدم يتضح جلياً بأن الصين وبالتعاون مع روسيا الاتحادية أخذت توحد صفوفها وتنظم آلياتها من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي بعد ادراكهما بأن مواجهة الأخيرة بشكل منفرد لا يمكن أن يحقق الأهداف الحقيقية، بالتالي فان الاتحاد في تشكيلات دولية على غرار منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس هو الحل الناجع لتحجيم الدول الأمريكي، الأمر الذي أحدث تراجعاً نسبياً في الدور الأمريكي الدولي أزاء تقدم في دور الصيني لا سيما في الجانب الاقتصادي .

المبحث الثالث : مستقبل النظام الدولي والمكانة الصينية

أصبحت القوة في النظام الدولي تتفاوت ما بين الدول الكبرى والصاعدة على مستوى القوة لكل دول على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، من هنا فقد حدثت تغييرات كبيرة في مستوى القطبية الدولية بعد التحول الاستراتيجي ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات في القرن الماضي، وبروز النظام الأحادي القطب

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتحول الآخر المرتقب في النظام الدولي بعد التراجع النسبي في مستوى المكانة الأمريكية في النظام الدولي، والتقدم في مستوى الاقتصاد المتسارع لدى الصين الأمر الذي يدعو للترقب في تحول دولي عالمي في القطبية العالمية بقيادة أمريكية صينية، ومن هنا سنحاول البحث عبر هذه الدراسة ومن خلال هذا المبحث الذي يتكون من مطلبين، للخوض في المآلات الدولية والنظام الدولي في المستقبل القريب.

المطلب الأول: الصين كقطب اقتصادي مرتقب

منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي استطاعت الصين أن تتخطى العديد من القوى الكبرى الاقتصادية، مثل بريطانيا واليابان وألمانيا وإيطاليا، ومن المؤمل أن تكون الصين في المستقبل القريب القوة الاقتصادية الأكبر عالمياً، بل أن الصين باتت تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية لتكون بذلك القوة الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المسيطرة في منتصف القرن الحادي والعشرين، وبعد أن كان العالم يتحدث عن النهضة أو التقدم والنمو في القوة الصينية، في حين أن الصين بثروتها ومساحتها وطبيعتها البشرية وثقافتها كانت أقوى قوة اقتصادية في العالم منذ القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن السادس عشر، وهذا يعني بأنها ستعود إلى احتلال المركز الأول الذي تبوأته أوروبا ومن ثم أمريكا خلال القرون الأربعة الماضية^(٣٠).

واتساقاً مع ما تقدم فإن نزوع الدور الصيني نحو المقاربات الدولية في ظل شراكات استراتيجية والمشاركة في المنظمات الإقليمية والدولية والتجمعات الاستراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون، لا يهدف إلى إنهاء قوة الهيمنة وإنما إلى إنهاء سلوك وأداء الهيمنة، عن طريق تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، بعد تأكيد الصين إقامة علاقات دولية مهمة ووضعها على قمة الهرم وأولوياتها في السياسة الخارجية، ويعد هذا الأمر امتداداً طبيعياً لذلك التيار الفكري الحديث، ففي ظل هذا الأمر يتلاشى سلوك الهيمنة، فالصين بقيت لعقود معينة لم تقصح عن قوتها كقوة كبرى عالمية بل أنها تطرح نفسها كقوة إقليمية مهمة وبارزة، إلا أن ثمة متغيرات جديدة أفرزت عن استراتيجية صينية تسعى إلى قطبية جديدة أو نفوذ في النظام الدولي^(٣١).

من هنا فإن الصين تسعى الآن بشكل جدي للقطبية الدولية، وهذا يتضح من خلال تنفيذها للعديد من السياسات الإصلاحية على المستويات كافة وفي مقدمتها المستوى الاقتصادي، إلا أنها لم تزل بحاجة إلى تأمين مواقعها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك عبر زيادة تعاونها العلمي والاقتصادي والتكنولوجي مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ وحل جميع المشكلات المتعلقة بالنزاعات الانفصالية كما هو الحال في "تايوان وماكاو والتبت" لتحقيق الأمن والاستقرار اللازم لقطبيتها الدولية، وإتساقاً مع ما تقدم يرى زيبغينيو بريجينيسكي واصفاً الصين بالصبر وإجادة لغة الحسابات وإنها ستكون لاعباً مهماً في النظام الدولي، ومن المصلحة العالمية استقرار الصين، لأنها ستأخذ دوراً ريادياً مهماً في المستقبل القريب^(٣٢).

ولكن الصين اليوم لا ترغب باستنزاف الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تريد الفوز في اللعبة الدولية من دون معارك على أراضيها ولا على المستوى الدولي، بل أنها تحول أن تحدد خطأ حضارياً في النمو وتعديل مستوى التوازن الدولي، من هنا فإن السلوك الصيني خلال جميع الأزمات الدولية من العراق إلى أفغانستان إلى السودان

الى اير ان والى كوريا الشمالية، نرى بأن الصوت الصيني لا يصل الى المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا في حالة واحدة لم تبد المرونة إزاءها وهي مسألة تايوان، لذلك انطوت الصين من أجل مقاربة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والإفصاح عن قوتها باعتبارها دولة كبرى بدأت في المشاركة في المنظمات الاقليمية والدولية والتجمعات الاستراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس التي تم ذكرها آنفاً في المبحث السابق^(٣٣).

وتأسيساً على ما تقدم فان الصين تتبع استراتيجية مختلفة تماماً، استراتيجية ذات النفس الطويل، وهي غير آبهة من مسألة الانتظار من أجل تحقيق تلك الاستراتيجية وعدم الدخول في مواجهة عسكرية مع الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على العكس من الاستراتيجية الأمريكية التي تعتمد السرعة في تحقيق استراتيجيتها في النظام الدولي.

المطلب الثاني : الدور الصيني في رسم ملامح النظام الدولي

ثمة فترة طويلة لم تفصح الصين عن مكانتها وعن نفسها كقوة دولية وعظمى بارزة طيلة عدة عقود مضت، بل أنها كانت تطرح نفسها قوة اقليمية، إلا أن ثمة متغيرات جديدة أنتجت استراتيجية صينية تسعى الى قطبية عالمية جديدة في النظام الدولي، فالصين اليوم تعد الدولة ذات الاقتصاد المتسارع تمارس دبلوماسية الأموال السائلة، الأمر الذي أدى أن تمتد مصالحها الحيوية الى مختلف أنحاء العالم، وتعد الصين الدولة الأكثر منافسةً للولايات المتحدة الأمريكية وهي أيضاً الدولة الأكثر تأثيراً في مسألة مستقبل القطبية الدولية^(٣٤).

ولعل المستوى الاقتصادي الكبير الذي وصلت إليه الصين سيمكن الصين بأن تكون في مصاف الدول المؤثرة في النظام الدولي، فالصين تمتلك مؤسسة عسكرية وحجم سكاني هما الأكبر على مستوى دول العلم، وتعد الصين اليوم هي الوصيف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي في النظام الدولي، بالإضافة الى أنها تمتلك السلاح النووي، فضلاً عن أنها تعد واحدة من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتمتلك أيضاً وجود دبلوماسي مهم في كل انحاء العالم، الأمر الذي أكسبها أهمية ووجود كبير في تشكيل النظام الدولي^(٣٥).

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من البروز الصيني واقتصادها ذو النمو المتسارع ومكانتها في المنظومة الدولية، إلا أن هنتاك بعض المحددات والمعوقات التي تواجه الصين في مسألة سعيها نحو التطور، فالصين ورغم قوتها الاقتصادية والوفرة المالية^(٣٦)، التي تتمتع بوجودها إلا أنم الحجم السكاني الكبير والهائل للصين وأغلبهم من الفقراء قد يتسبب في امتصاص تلك الوفرة المالية وهذا ما ينعكس سلباً في طريق التطور الصيني إذا ما وجدت حلاً لهذا الاشكال البنيوي، وعلى الرغم من أهمية هذه المحددات والمعوقات ووجودها إلا أن الصين لم تزل في مقدمة الدول من الجانب الاقتصادي العالمي^(٣٧).

وقد تكون الصين فإبان المستقبل المتوسط أحد أهم الفواعل المؤثرة في النظام الدولي العالمي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك هذا الأمر وهذه القوة الصاعدة، فبروز الصين وروسيا والهند وعدد من الدول الصاعدة الأخرى سيفرض نظاماً استراتيجياً مغايراً لما هو موجود في عالم اليوم، من هنا فان نمط توزيع القوة في النظام

الدولي سوف يكون متفاوت في مسألة توزيع القوة وانتشارها في النظام الدولي، وسوف يفضي هذا النظام الجديد نمطاً جديداً من الفواعل المؤثرة في رسم ملامح ومستقبل النظام الدولي، إلا أنه ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية من أهم تلك الفواعل وتعد (أقوى الأقوياء) على مستوى النظام العالمي^(٣٨).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي عالجت مسألة الهرمية الدولية والقطبية في النظام العالمي والتنافس المرتقب ما بين الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل دولي مؤثر يمثل القطب الأحادي الأبرز في النظام العالمي، وما بين الدول الصاعدة كالصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها من الدول الصاعدة التي تحاول الحد من الهيمنة الأمريكية والتفرد في صناعة القرار الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن باتت قطباً عالمياً وحيداً في هذا العالم.

فقد أدركت تلك الدول الصاعدة التي تم ذكرها آنفاً بأن الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وتحجيم دورها العالمي لا يمكن أن يكون من دون الاتحاد والتوحد فيما بينها في تكتل أو تجمع اقليمي أو دولي كما هو الحال في تجمع البريكس أو منظمة شنغهاي للتعاون التي تم تأسيسها من قبل الدول الصاعدة الرئيسة وفي مقدمتها الصين وروسيا، وهذا التكتل الاقتصادي والمنظمة سيكونان داعمان لفكرة معالجة الهيمنة الأمريكية وإيقافها، في ظل التراجع النسبي والواضح في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي التي تم الإشارة إليها في البيانات عبر المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي والتقارب الملموس ما بين المكانة الاقتصادية الأمريكية والصينية بعد أن البون كبير ما بين الدولتين.

من هنا ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تصمد طويلاً أمام الاقتصاد المتسارع للصين والدول الداعمة لها، ومن الممكن أن نرى يزوغ شمس اقتصادية جديدة وقطب اقتصادي جديد عبر هذا التحول الجيو اقتصادي من الغرب الى الشرق، ولن يطول هذا الانتظار لهذا التغيير وسيكون حتماً في غضون المستقبل المتوسط، ولكن على الرغم من هذا التغيير البنيوي سوف تبقى الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى على الرغم من تراجعها اقتصادياً أمام الصين، وسوف تبقى قطباً دبلوماسياً وعسكرياً وتكنولوجياً القطب الاقتصادي الصيني.

الهوامش

^(١) احمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، ص ٦٩-٧٠.

^(٢) أطلس لاروس (أطلس بلاد العالم)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤. ينظر كذلك : شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي : المؤشرات الاقتصادية الدولية، <https://ar.tradingeconomics.com/china/indicators> تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢.

^(٣) احمد عبد الجبار عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٧٤.

^(٤) كرار أنور البديري، الصين يزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠١٥، ص ١٨.

- ^٥ (المصدر نفسه، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.
- ^٦ (ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت ٢٠١٥، ص ١١٠.
- ^٧ (المصدر نفسه، ص ١١١.
- ^٨ (سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكليّة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مجلة الكوفة، العدد ١/٤٥، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص ٢٣٠.
- ^٩ (المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
- ^{١٠} (عباس عبدالله مهدي، الشرق الأوسط في التوازن الجيوسياسي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١٠، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد ٢٠٢٤، ص ٤٣٣.
- ^{١١} (أحمد عبد الجبار عبدالله، القطبية الاقتصادية الدولية بين كتلتى الصين والولايات المتحدة رؤية مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧٦، ٢٠٢٤، ص ٣٩٩-٤٠٠.
- ^{١٢} (المصدر نفسه، ص ٤٠٠.
- ^{١٣} (بدر صايم، التنافس الصيني الأمريكي وتداعيات على النظام العالمي، مجلة حمورابي، العدد ٥٠، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد ٢٠١٤، ص ٢٦٢.
- ^{١٤} (فاضل عبدعلي حسن، المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجا، دار أمل الجديدة، دمشق ٢٠٢٤، ص ١٧٧-١٧٨.
- ^{١٥} (طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد ٢٠١٢، ص ١١٧.
- ^{١٦} (سامي السلامي، المعركة الكبرى التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٠٥، القاهرة، يوليو ٢٠١٦، ص ٣١.
- ^{١٧} (منظمة شنغهاي للتعاون وهي المنظمة التي تأسست ١٩٩٦ من قبل روسيا والصين وعدد من دول آسيا الوسطى وهي قيرغيزستان وأوزبكستان وكازخستان وطاجكستان والهند وباكستان كأعضاء دائمين، وعدد من الدول الأعضاء الأخرى كأعضاء مراقبين وأعضاء غير دائمين، وقد تأسست تلك المنظمة من قبل تلك الدول الصاعدة والأعضاء الآخرين من أجل الحد من الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، بعد أن عجزت تلك الدول من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي، للمزيد من التفاصيل ينظر : فاضل عبدعلي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
- ^{١٨} (سامي السلامي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١-٣٢.
- ^{١٩} (التنافس الدولي في أفريقيا الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية، ٢٠٢١، متاح على النت الرابط التالي : <https://www.politics-dz.com/%D8> . تاريخ المشاهدة ١٠/١٠/٢٠٢٤.
- ^{٢٠} (للمزيد من التفاصيل ينظر : كرار انور البديري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
- ^{٢١} (حرب الرقائق الالكترونية هو مصطلح يستخدم لوصف التوترات والصراعات ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، اذ يرتبط المصطلح بشكل رئيس بالجهود التي تبذلها الصين لتطوير المنتجات التكنولوجية المستقلة والحد من الاعتماد على التقنيات والمنتجات الأمريكية، وقد أدت هذه الجهود الى تصاعد التوترات ما بين الجانبين، اذ ترى الصين ان الرقائق المستخدمة في كل شيء من الهواتف الى الطائرات الى أدوات المطبخ هي تمثل التنافس الاستراتيجي بين الصين وأمريكا اذ تعد هذه الرقائق الالكترونية هي مركز الحرب التكنولوجية. للمزيد من التفاصيل ينظر : بدر صايم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١-٢٧٢.

- ^{٢٢} (كرار انور البديري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.
- ^{٢٣} (تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠٠١ وهي منظمة إقليمية تضم في عضويتها كلاً من (الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان)، بعد انضمام الأخيرة إلى عضوية المنظمة كعضو سادس ولكنه غير مؤسس، وتم انضمام الهند وباكستان في ٨-٩/ يونيو/ ٢٠١٧ وهم يعدان أيضاً أعضاء غير مؤسسين في منظمة شنغهاي، وتهدف المنظمة إلى تحقيق التعاون في مجالات عدة كالمستوى السياسي، والاقتصادي، والامني، والثقافي، وتضم المنظمة أيضاً في عضويتها دول أورو - آسيوية مهمة كما توجد رغبة في توسيع عدد اعضائها في المستقبل، فالمنظمة تمتلك إمكانيات تنمية كبيرة، كما وأن هنالك احتمالية في أن تصبح واحدة من بين أهم المنظمات الإقليمية التي تمتلك تأثيرات كبيرة في العملية التنموية في المنطقة. لمزيد من التفاصيل ينظر : علي جبار عبدالله، مستقبل منظومات التعاون الاقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة، المجلد ١، العدد ٢، ص ١٥. ينظر كذلك : جمال مظلوم، التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد ٦٤، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٦٠-٦١.
- ^{٢٤} (أحمد تلميذ، التنافس العالمي على موارد الطاقة المنظور الهندي، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي ٢٠٠٨، ص ٤٢٣.
- ^{٢٥} (عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية - الصينية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ٢٠١٢، ص ١٥١. ينظر كذلك: خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج ٢، منشورات دار الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت ٢٠١٣، ص ٧٠.
- ^{٢٦} (علي جبار عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- ^{٢٧} (تعد مجموعة البريكس التي تضم خمسة دول تجمعت في المكسيك سنة ١٩٩٩ إبان انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، إذ أن مصطلح البريكس BRICS كان قد جاء كمختصر لبداية أول حرف لاسم كل دولة من الدول الخمس، فحرف (B) البرازيل وحرف (R) الى روسيا وحرف (I) للهند وحرف (C) للصين وحرف (S) الى دولة جنوب أفريقيا، ومن الجدير بالذكر فان دولة جنوب أفريقيا قد انضمت الى التجمع عام ٢٠١٠. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالرحمن علي عبدالرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٥، كلية الآداب جامعة البصرة، ص ٨٣.
- ^{٢٨} (وسيم خليل قلعبجية، روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٣٦.
- ^{٢٩} (ماهر بن ابراهيم القصير، تكتل دول بريكس نشاته - اقتصادياته - اهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٠.
- ^{٣٠} (ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت ٢٠١٥، ص ١١٠-١١١.
- ^{٣١} (فاضل عبد علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١.
- ^{٣٢} (يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، ص ٣٣٤.
- ^{٣٣} (وائل محمد اسماعيل، التغير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص ١٩٠.
- ^{٣٤} (حسين علي حسن، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٣، ص ١٥.
- ^{٣٥} (يامن خالد يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

^{٣٦} (تصل الميزانية السنوية للصين نحو ١٧،٥ ترليون دولار في حين تصل الميزانية السنوية الأمريكية نحو ٢٧ ترليون دولار حسب المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٢٣. للمزيد من التفاصيل : مراجعة مجموعة البنك الدولي متاح على الرابط التالي : <https://data.albankaldawli.org/country/united-states?view=chart>

^{٣٧} (وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

^{٣٨} (محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٤، ص ١٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية

- ١- ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت ٢٠١٥ .
- ٢- أحمد تلميذ، التنافس العالمي على موارد الطاقة المنظور الهندي، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي ٢٠٠٨ .
- ٣- احمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥ .
- ٤- خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج ٢، منشورات دار الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت ٢٠١٣ .
- ٥- طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد ٢٠١٢ .
- ٦- فاضل عبد علي حسن، المنظمات الاقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، دار أمل الجديدة، دمشق ٢٠٢٤ .
- ٧- كرار أنور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠١٥ .
- ٨- ماهر بن ابراهيم القصير، تكتل دول بريكس نشاته - اقتصادياته - اهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤ .
- ٩- وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، ط١، بيروت ٢٠١٦ .
- ١٠- يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠ .

ثانياً : المجلات والدوريات

- ١- أحمد عبد الجبار عبدالله، القطبية الاقتصادية الدولية بين كتلتين الصين والولايات المتحدة رؤية مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧٦، ٢٠٢٤ .
- ٢- بدر صايم، التنافس الصيني الأمريكي وتداعيات على النظام العالمي، مجلة حمورابي، العدد ٥٠، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد ٢٠١٤ .
- ٣- حسين علي حسن، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٣ .

- ٤ - سامي السلمي، المعركة الكبرى التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٠٥، القاهرة، يوليو ٢٠١٦ .
- ٥ - سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكلية النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مجلة الكوفة، العدد ١/٤٥، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.
- ٦ - عباس عبدالله مهدي، الشرق الأوسط في التوازن الجيوسياسي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١٠، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد ٢٠٢٤ .
- ٧ - عبدالرحمن علي عبدالرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٥، كلية الآداب جامعة البصرة.
- ٨ - محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٤.

ثالثاً : الأطاريح والرسائل

- ١ - عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية - الصينية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ٢٠١٢ .

رابعاً : الموسوعات والقواميس

- ١ - أطلس لاروس (أطلس بلاد العالم)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤. ينظر كذلك : شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي : المؤشرات الاقتصادية الدولية، <https://ar.tradingeconomics.com/china/indicators> تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/٢٢.

خامساً : مصادر الأنترنت

- ١ - التنافس الدولي في أفريقيا الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية، ٢٠٢١، متاح على النت الرابط التالي : <https://www.politics-dz.com/%D8> . تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/١٠/١٠.
- ٢ - مجموعة البنك الدولي متاح على الرابط التالي : <https://data.albankaldawli.org/country/united-states?view=chart>